

Nazaha نزاهـــة

الهيئة العامة لمكافحة الفساد

نزاهة الموظف العام
وكفاءة الوظيفة العامة

2024
2023

تقرير المواطن

من 1 أبريل 2023 إلى 31 مارس 2024



حضرة صاحب السمو

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت
حفظه الله ورعاه



سمو ولي العهد

الشيخ صباح خالد الحمد الصباح

حفظه الله

الفهرس

9 رسالة الرئيس

11 مقدمة

12 رؤيـــــــة «نزاهة» ورســـــــالتها

14 نزاهة الوظيفة العامة

16 مشروع «أداء»

18 التدقيق الداخلي

20 مشاريع توعوية وتبادل الخبرات الدولية

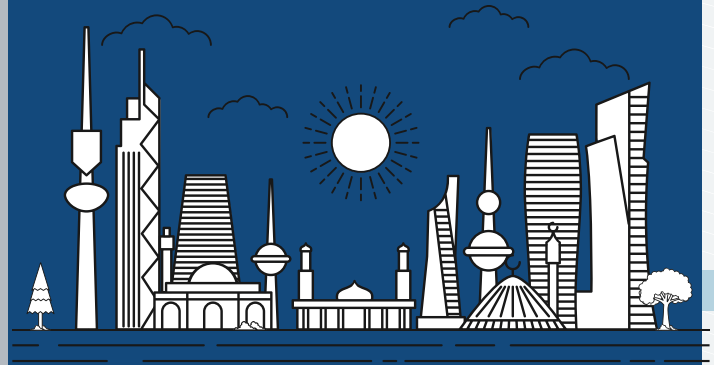
22 محاضرات وندوات توعوية

23 التدريب والورش التوعوية ومشاريع أخرى

24 الحملات التوعوية

25 بودكاست «نزاهة»

26 إحياء الأيام العالمية



28 دولة الكويت في المؤشرات الدولية
29 مؤشر مدركات الفساد العالمي CPI
30 مؤشرات المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD
32 مؤشر سيادة القانون الصادر عن منظمة مشروع العدالة العالمي WJP
34 مؤشرات ذات الصلة بمكافحة الفساد
37 في مجال الكشف عن الذمة المالية
40 في مجال البلاغات
42 إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
44 إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
45 استعراض دولة الكويت في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
48 روابط مهمة



رســـــالة الرئيس

إننا في الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» نؤمن بأن مكافحة الفساد هي مسؤولية مشتركة بين الدولة والمواطنين؛ وأنه لا سبيل لنجاح جهود محاربة الفساد إلا بتوحيد الجهود الحكومية والأهلية وتظافرها، ولعل تظافر تلك الجهود المشتركة قد كلل بالنجاح الملموس بتحسن ترتيب دولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد عن العام 2023، لتحتل المركز (63) عالميا بعد ما كانت المركز (77) عالميا متقدمة ب (14) مركزا في الترتيب العالمي.

وانطلاقا من هذا الإيمان، وذلك الوعي نضع المواطن في بؤرة اهتمامنا، ونُسخِّر لتوعيته من مخاطر الفساد كافة الجهود والقدرات التي نمتلكها في «نزاهة»، ولعل أحد صور الاهتمام بدور المواطن في محاربة الفساد هو الحرص على إبقائه متصلاً، وعلى اطلاع مستمر بجهود الهيئة وخططها في مجالات مكافحة الفساد والوقاية من آثاره المدمرة، ليبقى شريكا فاعلاً ومؤثراً في تلك الجهود؛ ويأتي ذلك الحرص تعزيزاً لسياسة الهيئة الخاصة بالشفافية وإتاحة المعلومات للجميع.

ومن أجل ذلك فقد استحدثنا بجانب التقارير السنوية ونصف السنوية التي تصدرها الهيئة بموجب قانون إنشائها تقريرا موجها بشكل رئيسي للمواطن؛ ليمثل ترجمة لإيمان الهيئة بضرورة إشراك المواطنين في جهود مكافحة الفساد وإبقائهم على اطلاع دائم بجهودها؛ حتى يتسنى للجميع مباشرة دوراً فاعلاً في منظومة مكافحة الفساد.

ويأتي التقرير الماثل ليغطي الفترة من أول أبريل 2023 حتى نهاية مارس 2024 متضمناً عرض إضاءات على أبرز ما يخص عمل الهيئة ومنها: مؤشرات الفساد الدولية، ومشروع «أداء» الذي يعد أهم المبادرات المتعلقة بمدونة السلوك الوظيفي، آملين أن توفق الهيئة في بلوغ الغاية والهدف المنشودين من وراء إعداد هذا التقرير.

عبد العزيز عبد اللطيف الإبراهيم

رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد

المقدمة

يوجه «تقرير المواطن» رسالته للقارئ حول أبرز الإنجازات والإحصاءات التي أنجزتها «نزاهة» أو ساهمت في إنجازهـا بالمشاركة مع جهات الدولة الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني خلال السنة المالية 2023-2024.

ويُسَلِّط الضوء في كل إصدار من تقرير المواطن على أحد اختصاصات «نزاهة» وأهدافها، ففي الإصدار الأول من تقرير المواطن ركز التقرير على تعريف القارئ بالهيئة العامة لمكافحة الفساد، أما في الإصدار الثاني من التقرير فقد تم إبراز الدور الوقائي وأنشطة الوقاية من الفساد في العديد من القطاعات، والتي كان من أبرزها الشفافية من خلال «قانون حق الاطلاع»، وفي الإصدار الثالث استعرض التقرير المؤشرات الدولية ذات الصلة بالنزاهة ومكافحة الفساد.

وفي هذا التقرير نسلط الضوء على أهمية نزاهة الموظف العام من خلال «مدونة السلوك الوظيفي» باعتبار أنها أحد أهم أدواتها في الجهات الحكومية، حيث تم استعراض مشروع «أداء» الذي أطلقته «نزاهة» وهو مشروع يهدف إلى تفعيل مدونات السلوك الوظيفي للجهات الحكومية من خلال عدة مراحل متسلسلة، وعلى مدى 4 سنوات، وذلك لتحقيق أهداف المشروع المرجوة.

رؤيتنـــا

هيئة موثوق بها لمجتمع نـزيه وتنمـية مستدامة.

رسـالتـــنا

نعمل سوياً على مكافحة الفساد مع كافة العناصر الوطـنية من خلال التوعية والوقاية.

بيئة عمل تتسم
بالاحترافية والكفاءة
والإنتاجية المثلى في
ظل قيم مؤسسية
وبيئة عمل صحية

رؤية مشروع «أداء»

نزاهة الوظيفة العامة

اختص قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد رقم (2) لسنة 2016 ضمن أهداف واختصاصات الهيئة (مادة 4) بند (1) بإرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها، وتُعرَّف «**النزاهة**» في الأدبيات العلمية بأنها «البعد والترفع عن كل ما من شأنه أن يشوه السمعة، أو الذمة المالية والأخلاقية، والالتزام بالضوابط والمبادئ العامة».

كما أولت الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد أهمية خاصة لنزاهة الموظفين العموميين الذين يديرون ويتعاملون مع المال العام ويقدمون خدمات عامة للناس، ودعت لتعزيز نزاهة الموظف العام بعدة طرق، منها وجود مدونات سلوك وظيفي ترشد الموظف العام على تلك المبادئ، والضوابط العامة التي تحقق كفاءة الأداء ونزاهة العمل، وبُعد مؤديه عن أي انحراف أو إهمال، أو مخالفة للمبادئ والنظم والقوانين والشرع والسلوك العام، وبذلك يحقق المصلحة العامة بمسؤولية وأمانة.

وفي هذا الأمر يتشارك جميع موظفي الدولة بكافة مستوياتهم الوظيفية بتلك المسؤولية ضمن مسؤوليات عملهم ومهامهم الوظيفية، ومسلكهم الأخلاقي الحميد، وحرصهم على تلك القيم الوظيفية وأداء الواجب بكل مهنية لاستدامة الخدمات بأحسن مستوى.

وحيث أن أهم مبادئ استقرار واستمرار الدولة المدنية هي «الثقة» في إدارة شؤونها من ذلك كان صلاح القطاع العام وصلاح مكوناته من أهم أسس بناء الدولة وبرامج عمل حكوماتها، والتي بدونها لا يستقيم تنفيذ خطط الإدارة أو خطط التنمية الطموحة، والتي تحتاج إلى أدوات فاعلة وبيئة شفافة خالية من الفساد لإنجازها، ومن ذلك كانت الجهود تتوالى إلى تحقيق الإصلاح الإداري والمالي في القطاع العام من خلال التركيز على نزاهة الموظف العام، والذي يشكل عصب إدارة الشأن العام وإحدى ركائزها وأهم سبل التطور.



تعتبر «**النزاهة**» من القيم الأساسية في المجتمع الإنساني، وتتجلى أهميتها في بيئة الأعمال كونها إحدى الأدوات التي يتحقق معها كفاءة الأداء وحسن تقديم الخدمات، واستخدام الموارد وتحقيق أهداف المؤسسة، ولا تنفصل «**النزاهة**» عن مبادئ العدالة والشفافية لتشكل مجموعة ركيزة في تحقيق «نزاهة الوظيفة العامة»، فالوظيفة العامة مهما علا شأنها وتنوعت سلطاتها هي في الأساس لخدمة الشعب والشأن العام، وهي عمل خدمي بالدرجة الأولى أساسه ميثاق العمل (العقد/القرار الإداري) الذي يربط الموظف بجهد عمله.

الوظيفة العامة

هي مجموعة من المهام والاختصاصات يناط بها قيام شخص معين (موظف) إذا توافرت من الشروط الضرورية لتولي أعباء هذه الوظيفة حسب موقع الوظيفة في البناء التنظيمي للجهاز الإداري.

بعد صدور تعميم ديوان الخدمة المدنية رقم (2) لسنة 2021 بشأن «مدونة السلوك لموظفي الجهات الحكومية» قامت «نزاهة» بجملة من الإجراءات لتعزيز تفعيل المدونة ضمن أجهزة الدولة ومؤسساتها، ومن أهم هذه الإجراءات:

1- حصر مدونات السلوك الوظيفي.

2- تقييم مدونة السلوك الوظيفي.

3- بناء قدرات المعنيين في مدونات السلوك الوظيفي في القطاع العام.

4- تحليل الثغرات والدروس المستفادة.

5- وضع خطة عمل لتعزيز الالتزام بمدونة سلوك الموظف العام في الجهاز الحكومي.

وعلى ضوء ذلك قامت «نزاهة» بالاستعانة بخدمات استشارية متخصصة بوضع خطة لتعزيز الالتزام بمدونة سلوك الموظف العام في الجهاز الحكومي من خلال إطلاق نظام اعتماد مكون من 4 مستويات، تتنافس من خلالها الأجهزة الحكومية على استيفاء متطلبات كل مرحلة للانتقال إلى المرحلة التي تليها لتحفيزها للوصول للمستوى المطلوب في تفعيل مدونة السلوك وتطبيقها بالطريقة (المثلى- الأفضل) لموظفيها وهذا ما نطلق عليه "مشروع تفعيل مدونات السلوك الوظيفي في القطاع العام" (أداء).

أطلقت «نزاهة» مشروع «أداء» وهو التفعيل الأمثل لمدونة السلوك الوظيفي في القطاع العام، وهو قائم على فكرة مساعدة الجهات في بناء البنية وقدراتهم التي تمكنهم من رفع الالتزام وتعزيز الامتثال بمدونة السلوك الوظيفي ضمن عدة مراحل متسلسلة، حيث تتقدم في المراحل كل جهة مشاركة على مدى 4 سنوات حتى تحقق التغيير المطلوب في إدارة الموظفين وتحقق الأهداف المرجوة من المشروع ضمن جو تنافسي وتشجيعي، ويتم من خلالها العمل على 4 نطاقات مختلفة هي: نظم العمل - التدريب - الاتصالات الداخلية - القياس.

وقد تم عقد ورشة تدريبية تزامنا مع إطلاق «نزاهة» للمشروع، وفي المرحلة التجريبية لمشروع «أداء» شاركت 4 جهات، وهم: هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت (KDIPA)، والهيئة العامة للبيئة (EPA)، والهيئة العامة للغذاء والتغذية (PAFN)، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. (PIFSS)، حيث شملت الورشة 3 محاور هي: الخطة الزمنية للمشروع-تغير السلوك -تقليل المقاومة للتواصل الفعال.

5245
موظف

كما تم إطلاق الحملة التعريفية الإعلامية لمشروع «أداء» وتم أيضا نشر مجموعة من الفيديوهات والمنشورات التوعوية والتصريحات الصحفية المشتركة بين الجهات فضلا عن حملة تواصل داخلية موجهة للموظفين للتعريف بالمشروع شمل مفهوم النزاهة على عدة أصعدة، وحقق المشروع الوصول لـ(5245 موظف) من كافة المستويات الوظيفية.

الهيئة العامة للبيئة
دولة الكويت

KDIPA
هيئة تشجيع الاستثمار المباشر
KUWAIT DIRECT INVESTMENT PROMOTION AUTHORITY

الهيئة العامة للغذاء والتغذية
PUBLIC AUTHORITY FOR FOOD AND NUTRITION
P.A.F.N

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
The Public Institution For Social Security

التدقيق الداخلي



التدقيق الداخلي جزء أساسي من آليات الحوكمة، وله دور أساسي في الحفاظ على النزاهة ومكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية من خلال توفير بيئة رقابية ذات أهداف واضحة، وضمان كفاءة «أداء» المؤسسات والتزامها بالقوانين، والتأكيد على تماسك آليات الرقابة ووجود آليات واضحة للرد على الاشتباهات الموثوق بها، وتسهيل عمليات الإبلاغ دون الخوف من الانتقام.

كما تتطلب إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من خلال مبادرتها تعزيز آليات المساءلة والتدقيق الداخلي في القطاع العام من خلال دعم مكاتب التفتيش والتدقيق في الجهات الحكومية لارتباطها في مكافحة الفساد، حيث يجب على التدقيق الداخلي أن يُكمل جهود مكافحة الفساد من خلال الكشف عن الممارسات الفاسدة والاحتيال وإدارة المخاطر فعندما يعملان معاً سيحققان نتائج أفضل.

وقد قامت الهيئة ممثلة بمكتب التفتيش والتدقيق بتقديم الدعم الفني المتخصص لمكاتب التفتيش والتدقيق بالجهات الحكومية من خلال عقد العديد من الاجتماعات مع تلك الجهات بشكل تفصيلي، وقد بلغ عدد الجهات التي قُدِّم الدعم الفني لها خلال تلك السنة 8 جهات حكومية.

دور التدقيق الداخلي في تعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة

كما نظمت «نزاهة» ضمن إطار تفعيل أهداف إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ورشة عمل بعنوان **«تعزيز آليات المساءلة والتدقيق في القطاع العام»**، لرفع الوعي بأهمية دور التدقيق الداخلي في تعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة، وذلك بمشاركة جهاز متابعة الأداء الحكومي وديوان المحاسبة وجمعية المدققين الداخليين الكويتية، وهي بمثابة دعوة لكافة الجهات في القطاع العام بضرورة تفعيل دور مكاتب التفتيش والتدقيق التي تم إنشاؤها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (283) لسنة 2011 في تطبيق الحوكمة الرشيدة وتعزيز الشفافية والنزاهة وتحسين مستوى الأداء والمساءلة والعمليات التشغيلية وتحقيق الكفاءة والاستدامة في الجهات الحكومية، حيث تمت دعوة 72 جهة.

ومن أهم توصيات الورشة: إعداد دراسة شاملة للهياكل التنظيمية، واستقطاب الخبرات اللازمة للحد من ظاهرة التسرب الوظيفي بهدف تفعيل مكاتب التفتيش والتدقيق، والقيام بدورها المنوط لها لتطبيق معايير التدقيق الداخلي، وإصدار تقارير موحدة، ودعم استقلالية تلك المكاتب بهدف الحد من مظاهر الفساد.

58
مشارك

مشاريع توعوية

واصلت «نزاهة» تعزيز دورها في مجال التوعية والتثقيف من خلال التعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة ممثلة بكل من وزارة التربية وبنك الكويت الوطني من خلال برنامج Bankee لنشر القيم الأخلاقية لطلبة المدارس في التعليم العام والخاص للسنة الثانية.

وتم توقيع مذكرة تفاهم بين «نزاهة» ووزارة التربية وبنك الكويت الوطني لإطلاق البرنامج لمدة 3 سنوات اعتبارا من العام الدراسي 2024/2023 إلى العام الدراسي 2026/2025.

وصاحب ذلك الإطلاق تدشين حملة إعلامية مشتركة تضمنت نشر 4 فيديوهات توعوية على منصات التواصل الاجتماعي،بالإضافة إلى تنظيم ورش عمل ومحاضرات للمدارس حول أبرز أهداف البرنامج والقيم والمبادئ التي يسعى لترسيخها لدى نفوس الطلبة، والآليات التي تساعد المعلمين في إدارة البرنامج والاستفادة منه.

ويركز برنامج بنكي على غرس القيم وتنمية المهارات السلوكية والثقافية لدى الطلبة وانعكاسها على البيئة المدرسية، إضافة على تمكين المعلمين من القيام بدورهم في تعزيز قيم ومبادئ النزاهة والشفافية وترسيخ المسؤولية المجتمعية.



البرنـامج الأول من نوعه الهادف لدمج القيم الأسـاسيـة كالأمـانة والنـزاهـة والشفـافيـة وتنمية الشخصيـة وتحمل المسؤوليـة والتعـاون وتعزيز روح العمل كمهارات تعليمية في المواطنة الصالحة لدى الطلبة في المرحلة الابتدائية في مدارس التعليم العام والخاص.

38
مدرسة من التعليم العام والخاص

3952
معلم مشارك

20,095
إجمالي الطلبة المستفيدين من البرنامج

تبادل الخبرات الدولية

شاركت «نزاهة» خبراتها وتجاربها في جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في المنظومة التعليمية مع وفد من وزارة التربية والتعليم الليبية، في ظل مشروع بناء القدرات الوطنية الليبية في مجالات مكافحة الفساد وغسيل الأموال، والذي ينفذه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وقد استعرضت «نزاهة» عروض تقديمية ودراسات الحالة العملية والمتعلقة في تدريب المعلمين، وإدماج قيم النزاهة ودعم مدونات سلوك المعلمين وغيرها من الأنشطة التفاعلية، وقد تخللت الزيارة جولة ميدانية للاطلاع على برامج وزارة التربية بدولة الكويت، حيث زار الوفد إحدى المدارس التي تطبق محاكاة لمشروع Bankee للتلاميذ في الكويت ويشرف عليه بنك الكويت الوطني.

مشاريع توعوية أخرى

قامت «نزاهة» بالتعاون مع إدارة الأنشطة التربوية في وزارة التربية بتوزيع مجموعة نزاهة القصصية لتعزيز القيم والمفاهيم الإيجابية على مدارس التعليم الخاص، لترسيخ مفاهيم النزاهة، حيث تم تسليم (284) نسخة مقسمة كالآتي (142 النظارة الذكية + 142 العين المفقودة) على (71) مدرسة من مختلف المحافظات التعليمية، والمخصصة لشريحة الأطفال والناشئة لإدراجها ضمن حصص المطالعة المدرسية.

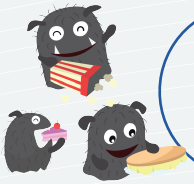


284 قصة مطبوعة

71 مدرسة

شاركت «نزاهة» في فعاليات **(معرض الكويت الدولي للكتاب 46)** حيث قدمت الهيئة عدد من الأنشطة التوعوية مثل محاضرة «أثر القصة في غرس القيم» بمشاركة قسم اللغة العربية بجامعة الكويت، ورابطة الأدباء الكويتيين، كما نظمت حلقات متفرقة من القراءة التفاعلية لفئة الأطفال وطلبة المدارس لإصدارات «نزاهة» القصصية للتوعية بالقيم المضادة للفساد وتعزيز مفاهيم المساءلة والنزاهة وحماية المال العام وترسيخ قيم المواطنة الصالحة.

كما نظمت «نزاهة» على هامش المشاركة حلقات متفرقة من القراءة التفاعلية لفئة الأطفال وطلبة المدارس الابتدائية حول إصدارات «نزاهة» القصصية.



88 طفل مستفيد

محاضرات وندوات توعوية

115
جهة مشاركة

150
مشارك

أقامت «نزاهة» منتدى اليوم العالمي لمكافحة الفساد الثالث بعنوان «النزاهة من خلال الحوكمة» وقد سلط الضوء على مفهوم الحوكمة كتدبير وقائي لإدارة المخاطر وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني.

15
موظف

50
طالب

قدمت «نزاهة» سلسلة من المحاضرات التوعوية لفئة الشباب بعنوان «تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد» وذلك ضمن إطار التوعية باختصاصات الهيئة، حيث شارك بالحضور مجموعة من طلبة جامعة الكويت وعدد من الموظفين العاملين بالجامعة.

59
متدرب
حديثي التخرج

تعاونت «نزاهة» مع عدد من الجهات الحكومية، وقدمت محاضرة بعنوان «ممارسة النزاهة في العقود الإنشائية»، من أجل التوعية المجتمعية والثقافة القانونية، وكانت لصالح الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، بالإضافة إلى التوعية بمدونات السلوك الوظيفي وأثرها في تعزيز الكفاءة التشغيلية للموظف.

138
مستفيد

قدمت «نزاهة» سلسلة من المحاضرات التوعوية للعاملين في وزارة التربية والتعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات الخاصة والجهاز الوطني للتعليم الأكاديمي في مجال توعية الموظفين باختصاصات الهيئة والقوانين التي تعزز النزاهة والشفافية وفي مجال الوقاية من مخاطر الفساد للفئة التنفيذية وللفئة الإشرافية.

40
مشارك

نظمت «نزاهة» نادي نزاهة الصيفي الخامس الموجه لفئة الشباب خلال الفترة من 19 إلى 31 مايو 2023 بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية بعنوان (الشباب من أجل النزاهة والشراكة والتعلم) والذي استهدف تحسين مستوى الإدارة العامة وربطه بأهداف خطة التنمية وتمكين الشباب وإشراكهم في خطط الدولة لتعزيز النزاهة والشفافية والديمقراطية.

4 التعليم الجيد

قدمت «نزاهة» ندوة حول «النزاهة الأكاديمية» بالتعاون مع الجامعة الأمريكية بدولة الكويت AUK، مخصصة لهيئة التدريس والإداريين، لمناقشة أبرز قضايا الفساد في التعليم والآليات المقترحة لتحسين جودته بناءً على أفضل الممارسات، لدعم هدف التعليم الجيد وهو الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة حيث سينعكس بدوره على جودة الخريجين وتأهيلهم إلى سوق العمل.

التدريب والورش التوعوية ومشاريع أخرى

50
طالب وطالبة

قامت «نزاهة» بالتعاون مع جامعة الكويت بتدريب طلبة الجامعة بشكل مكثف من خلال تدريب طلبة الميداني للسنة الرابعة لكلية الحقوق وقد تخلل البرنامج التدريبي الذي استمر من سبتمبر 2023 إلى يناير 2024 مجموعة من المواضيع أبرزها: أخلاقيات مهنة المحاماة والوقاية من الفساد ,الواسطة والمحسوبية، قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد رقم (2) لسنة 2016، وقانون تعارض المصالح وقانون حق الاطلاع على المعلومات.

100
إعلامي

أقامت «نزاهة» بالتعاون مع وزارة الإعلام ورشة عمل بعنوان «نزاهة وسائل الإعلام ومهنية العمل الصحفي»، وذلك للسنة الثانية على التوالي تفعيلا لمبادرات إسترتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019-2024) المبادرة رقم (9.4) ذات الصلة بوضع وتنفيذ برامج لتدعيم نزاهة وسائل الإعلام بما في ذلك مهنية العمل الصحفي، وذلك بهدف تحسين معارف ومهارات الإعلاميين والصحفيين والمختصين بمبادئ الإعلام النزيه وأخلاقيات العمل الإعلامي، فضلا عن تزويدهم بأدوات جهود كشف الفساد والوقاية منه من خلال الصحافة الاستقصائية، وأبرز القوانين والإستراتيجيات المنظمة لمهنة الإعلام .

12
خطبة جمعة مكتوبة

تعاونت «نزاهة» مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في إطار الرسائل الإرشادية في خطب الجمعة، حيث تم تخصيص خطبة الجمعة بتاريخ 8 ديسمبر2023 بعنوان (ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها) بما يتزامن مع إحياء اليوم العالمي لمكافحة الفساد للتأكيد على المسؤولية المجتمعية لمنع الفساد والوقاية منه، بالإضافة إلى إصدار كتيب توعوي بعنوان (مكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية - الجزء الثاني) ويتمثل بحصر للخطب التي قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتعميمها على كافة مساجد دولة الكويت لترسيخ النزاهة والشفافية لدى مختلف فئات المجتمع، حيث تضمن الكتيب عدد 12 خطبة.

قدمت «نزاهة» محاضرة توعوية بعنوان «الحوكمة المؤسسية» لمنتسبي وزارة الشؤون الاجتماعية لنشر ثقافة الحوكمة المؤسسية وعلاقتها بالتمكين، والتنمية، والمساءلة والفاعلية.

50
موظف

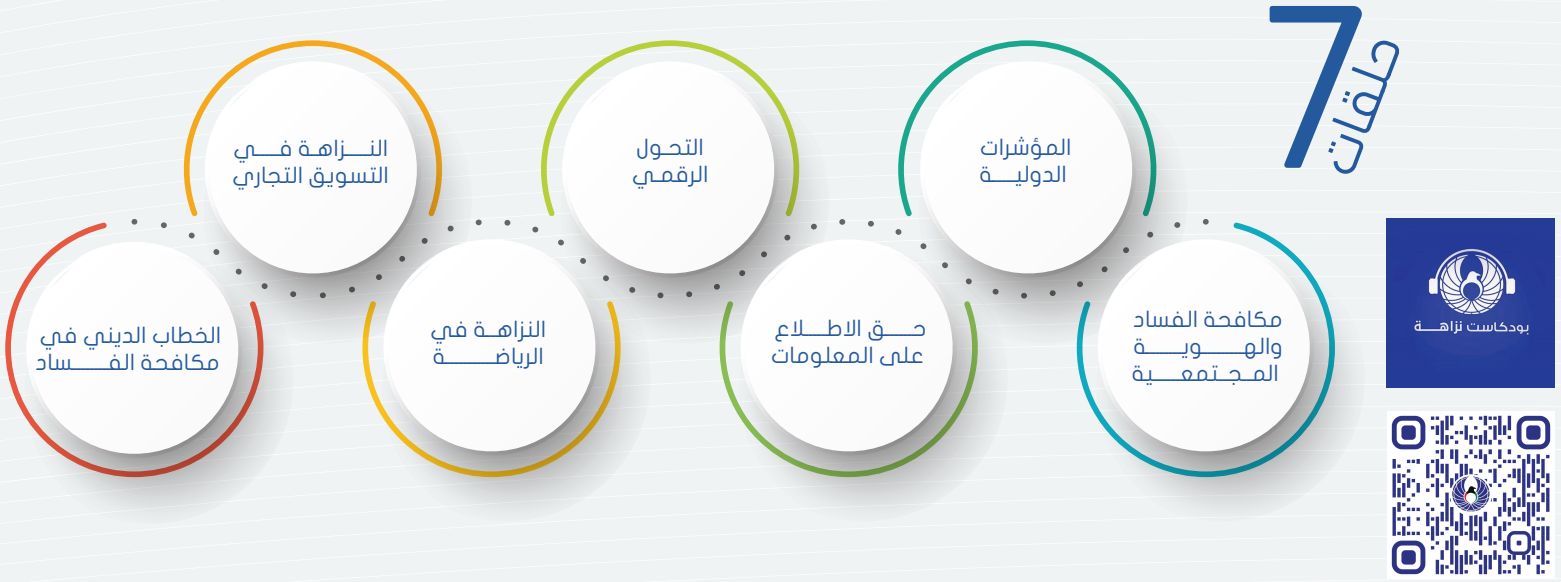
قدمت «نزاهة» محاضرة توعوية بعنوان «مدونة السلوك الوظيفي» لمنتسبي وزارة الأشغال.

حملات توعوية

شاركت «نزاهة» بالتعاون مع وزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في حملة توعوية بعنوان «استعد»، لتعزيز الشعور بالالتزام وضرورة التصرف بالنزاهة والمسؤولية الأخلاقية لدى الطلبة المقبلين على الاختبارات بمختلف المراحل الدراسية التي تحول دون أي تصرف مخالف، وتعزيز الثقة بالنفس، والتأكيد على قيم التعلم وأهمية فهم المواد وتطوير المهارات والمعارف في المدى الطويل بدلاً من تحقيق نتائج فورية، وذلك في ظل جهود التصدي لحالات الغش وتعزيز النزاهة في الاختبارات والمجتمع والمؤسسات التعليمية، وقد حققت الحملة تطورا ملحوظا في انخفاض حالات الغش.

بودكاست «نزاهة»

أطلقت «نزاهة» النسختين الثانية والثالثة من سلسلة الحلقات التوعوية لـ (بودكاست «نزاهة»)، وذلك تعزيزا لقنوات التواصل مع الجمهور ورفع الوعي حول أهم المفاهيم والقضايا ذات العلاقة بتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد لأفراد المجتمع، حيث تم من خلال الحلقات استضافة مختصين من الخبراء بمختلف المجالات وتم استعراض أفضل الممارسات المتعلقة بالشأن القانوني والاقتصادي والاجتماعي وطرح توصيات عملية تسهم في حل تحديات ترسيخ النزاهة والشفافية المتمثلة بقضايا متكررة، كما طرحت عدة مواضيع متخصصة للوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة في عدة مجالات عبر منصات «نزاهة» في وسائل التواصل الاجتماعي وقناة اليوتيوب.



إحياء الأيام الدولية

قامت «نزاهة» بإحياء الأيام الدولية من خلال نشر رسائل توعوية لإذكاء الوعي بأهداف هذه المناسبات وأهداف الهيئة واختصاصاتها، وشملت فترة التقرير عدة مناسبات:



غايتنا واحدة



دولة الكويت في المؤشرات الدولية

تعمل «نزاهة» على العناية بالمؤشرات وقياس نتائجها ودراستها تحقيقاً لأهدافها، وتفعيلاً لاختصاصاتها التي تعمل بموجبها بشأن "دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والاطلاع على وضع دولة الكويت فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها"* لإرساء مبدأ الشفافية والنزاهة، وتحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة، والاستخدام الأمثل لها، وتعزيز سيادة القانون.

*القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد
مادة 5 البند 9

مؤشر مدركات الفساد العالمي CPI

مؤشر مدركات الفساد، ويعرف أيضا بمؤشر (Corruption Perception Index CPI)، وهو يصدر عن منظمة الشفافية العالمية (جهة غير ربحية) في يناير من كل عام، وهو يقيس الانطباعات (الصورة الذهنية) عن انتشار الفساد السياسي والإداري في القطاع العام وفقًا لتقييمات الخبراء واستطلاعات رأي التنفيذيين والإشرافيين ورجال الأعمال في الشركات.

ارتفعت درجة دولة الكويت في عام 2023 عن العام الماضي 2022 بمقدار أربع درجات من (42) إلى (46) من أصل (100) درجة، **وقفزت** أربعة عشر مركزاً من (77) إلى (63) من أصل (180) دولة، وهي أعلى درجة حصلت عليها منذ عام 2015، وأفضل درجة منذ صدور قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

درجة دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد
لعام 2023 والذي صدر في يناير 2024

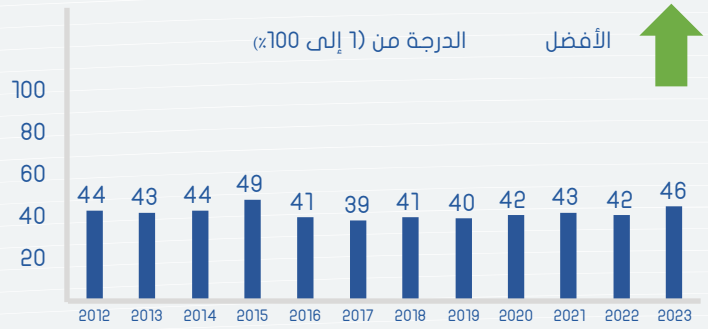
46/100 وذلك بارتفاع مقداره 4 درجات

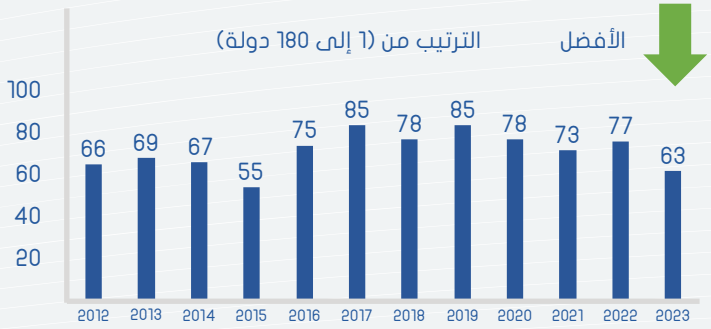
ترتيب دولة الكويت

63/180 عالمياً

5/21 عربياً

4/6 خليجياً





مؤشرات المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)

استمرت «نزاهة» في التعاون مع المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD للسنة الثانية على التوالي من أجل جمع البيانات الإحصائية المطلوبة، ومن أجل نشر استقصاء رأي التنفيذيين لعام 2023 بدولة الكويت، وذلك لإدراج دولة الكويت في تقارير المعهد، وعليه نشر المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD نتيجة دولة الكويت لعام 2023 في المؤشرات التي يصدرها، والتي لم تكن دولة الكويت طرفا فيها، ومن المهم الإشارة أن المعهد أصدر تقريرا خاصا عن دولة الكويت في عام 2022 والذي لم يُنشَر من قبل المعهد.

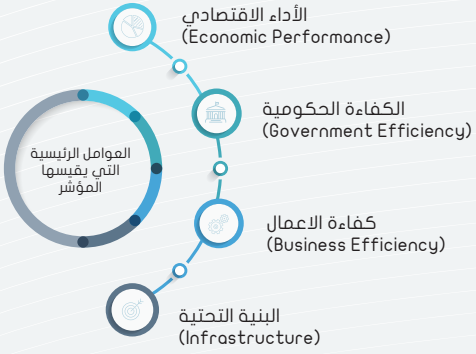
التقارير التي أصدرها المعهد



الكتاب السنوي للتنافسية العالمية (World Competitiveness Yearbook)

يقيس الكتاب السنوي للتنافسية العالمية بناء على عدة عوامل رئيسية وفرعية أداء الاقتصاد للدولة، ويقارنه مع سواه ليتيح الفرصة لصانعي القرار بتحديد مواطن القوة والضعف وأماكن البحث عن أفضل الممارسات، ويحلل مدى قدرة أي بلد ما على تهيئة بيئة تستطيع فيها المشاريع أن تولد قيمة مستدامة.

الجدير بالذكر أن أحد مكونات المؤشر الذي يصدر في هذا التقرير والخاص بقياس الرشوة والفساد من حيث وجودهما من عدمه من خلال استقصاء آراء التنفيذيين هو من مكونات مؤشر مدركات الفساد، حيث أن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) يعد من أحد مصادر مؤشر مدركات الفساد (CPI).



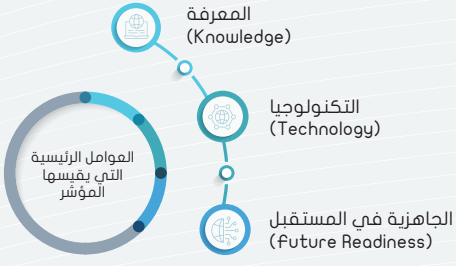
درجة و مركز دولة الكويت في عام 2023 ومقارنتها مع الدرجة والمركز في التقرير الخاص لعام 2022

65.59 من أصل 100 درجة — تحسنت 8.22 درجة

38 من أصل 64 دولة — تقدمت 8 مراكز

التنافسية الرقمية العالمية (World Digital Competitiveness)

يقيّم هذا التقرير بناء على عدة عوامل رئيسية وفرعية قدرة الاقتصاد على اعتماد واستكشاف تكنولوجيات رقمية تؤدي إلى التحول في الممارسات الحكومية ونماذج الأعمال التجارية والمجتمع بشكل عام.



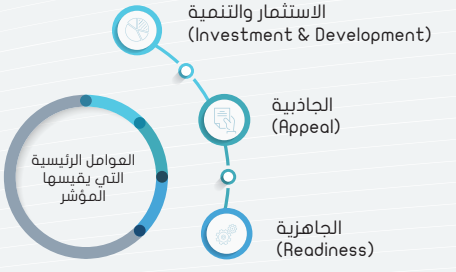
درجة و مركز دولة الكويت في عام 2023 ومقارنتها مع الدرجة والمركز في التقرير الخاص لعام 2022

65.14 من أصل 100 درجة — تحسنت 0.57 درجة

41 من أصل 64 دولة — تقدمت 3 مراكز

تنافسية الموهبة العالمية (World Talent)

يقيّم هذا التقرير بناء على عدة عوامل رئيسية وفرعية مدى تطور الدول وجذبها واحتفاظها بمواهب المؤسسات العاملة، ومدى توفر المواهب والكفاءات.



درجة و مركز دولة الكويت في عام 2023 ومقارنتها مع الدرجة والمركز في التقرير الخاص لعام 2022

63.19 من أصل 100 درجة — تحسنت 8.42 درجة

28 من أصل 64 دولة — تقدمت 13 مركزا

مؤشر سيادة القانون الصادر عن منظمة مشروع العدالة العالمية (WJP)

سعت «نزاهة» من أجل إدراج دولة الكويت في مؤشر سيادة القانون الصادر عن منظمة مشروع العدالة العالمية (WJP)، حيث صدر لأول مرة عن دولة الكويت في عام 2023، وذلك ضمن إطار تعاون ثلاثي بين الهيئة العامة لمكافحة الفساد مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP).

يقيس مؤشر سيادة القانون الالتزام بسيادة القانون من خلال النظر في نتائج السياسات، مثل ما إذا كان الناس يمكنهم الوصول إلى المحاكم، أو ما إذا كانت الجريمة تتم السيطرة عليها بشكل فعال، وهذا يقف على عكس الجهود التي تركز على القانون المكتوب، أو الوسائل المؤسسية التي قد يسعى المجتمع من خلالها إلى تحقيق نتائج هذه السياسات، وذلك من خلال استخدام مزيج من استطلاعات الرأي للسكان والخبراء القانونيين.

يتكون مؤشر سيادة القانون من 8 عوامل رئيسية (قطاعات/مؤشرات) مقسمة إلى 44 عاملاً فرعيا (مؤشر فرعي)، وتتراوح الدرجات من (0 إلى 1) ويشير الرقم 1 إلى أقوى التزام بسيادة القانون، ويغطي المؤشر 142 دولة.

تجدر الإشارة إلى أن مؤشر سيادة القانون يعد أحد المصادر الفرعية التي تندرج في احتساب درجة مؤشر مدركات الفساد (CPI)، وتؤخَذ الدرجات التي قدمها الخبراء فقط دون السكان في استطلاع الرأي بالنسبة للعامل الرئيسي الثاني (غياب الفساد) والتي تُمنَح لمنظمة الشفافية الدولية وهي غير متاحة للعموم.

درجة دولة الكويت عام 2023

0.58
من أصل 1.00 درجة

مراكز دولة الكويت عام 2023

52
من أصل 142 دولة عالمياً

2
من أصل 9 دول إقليميا

43
من أصل 46 دولة بحسب تصنيف مستوى الدخل العالمي

درجات دولة الكـــويت في العوامل الرئيسية

العامل الرئيسي (القطاع)	الدرجة من 1
القيود المفروضة على السلطات الحكومية	0.55
غياب الفساد	0.66
الحكومة المفتوحة	0.43
الحقوق الأساسية	0.45
النظام والأمن	0.87
الإنفاذ التنظيمي	0.66
العدالة المدنية	0.58
العدالة الجنائية	0.47

وقد نظمت «نزاهة» ورشة عمل حول (نتائج تقرير مؤشر سيادة القانون لعام 2023) بالتعاون مع مجموعة من المختصين من منظمة مشروع العدالة العالمية (WJP) ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، وتم فيها استعراض دور المؤشر في تعزيز سيادة القانون في دولة الكويت فضلا عن دور المؤشرات المساهمة للوصول إلى دعم جهود كشف الفساد والوقاية منه، وقياس عوامل المؤشر الجديدة والتي لم يسبق قياسها بدولة الكويت، ورفع الوعي بأهمية المؤشرات الدولية ودعم الإصلاحات والسياسات على الصعيد الإقليمي والدولي.

مؤشرات ذات الصلة بمكافحة الفساد

تقوم «نزاهة» برصد المؤشرات ذات الصلة بمكافحة الفساد ودراستها وتحليلها ومنها:

مؤشر الرشوة 2023

100/49.00
الدرجة
4

Trace- matrix:TRACE Bribery Risk Matrix

يتناول المؤشر مخاطر الرشوة التجارية وتأثيرها على الأعمال التجارية في الدول التي يرصدها

يحتسب الانخفاض في الدرجة لمؤشر الرشوة انخفاض إيجابي

مؤشر الفساد العالمي 2023

100/50.58
الدرجة
4.31

GCI: Global Corruption Index

يقيس الفساد في القطاعين العام والخاص، ويقيس أيضا القضايا المتعلقة بجرائم ذوي الياقات البيضاء، وبشكل أكثر تحديدا جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جميع أنحاء العالم

تحتسب الزيادة في الدرجة لمؤشر الفساد العالمي زيادة سلبية



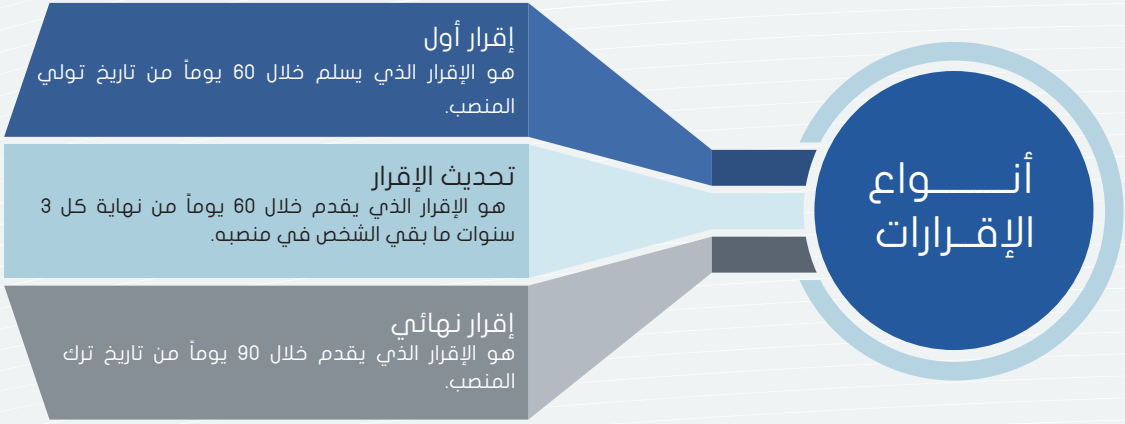
التميز في الخدمة العامة


أداء
ADAA
معايير أخلاقية
لخدمة عامة متميزة

في مجال الكشف عن الذمة المالية

تتطلب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من الدول الأطراف أن تسعى بأن تكون خدماتها العامة محمية من الفساد من خلال الإجراءات التي تعزز من الكفاءة والشفافية، كما تنص الاتفاقية على أنه ينبغي أن يخضع الموظفون العموميون بعد تعيينهم لمدونات قواعد السلوك والإفصاح المالي (إقرارات الذمة المالية) والتدابير التأديبية المناسبة لحماية الأموال العامة والوظيفة العامة.

ويعتبر الكشف عن الذمة المالية أحد التدابير الوقائية التي تغطيها الاتفاقية وتتطلبها، وهي إقرارات يقدمها الأشخاص من فئة الخاضعين المخاطبين في القانون، وذلك عن طريق تعبئة نموذج إقرار الذمة المالية، ويُسلم لأحد الموظفين المختصين في مقر الهيئة، أو مقر عمله بحسب ما تقرره «نزاهة».



تقوم الهيئة بمتابعة أي زيادة أو نقص لثروة الخاضع خلال فترة التحديث وإن كانت ملحوظة ولا تتناسب مع موارد الخاضع فإنه يتم إحالة الحالة للنيابة العامة.



يمكنك الآن معرفة المواعيد القانونية لتقديم إقرارك من خلال تطبيق سهل

إقرارات الذمة المالية

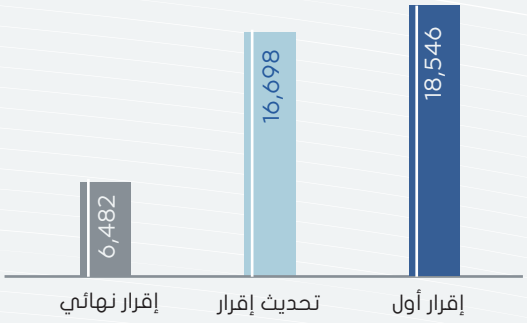
99.4% نسبة استلام إقرارات الذمة المالية منذ صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016 حتـى 31 مارس 2024.

41,726 الإجمـالـي التـراكمـي للإقـرارات المستلمـة مـنـذ صـدور اللائحـة التنفيذية لقانون الهيئة حتى 31 مارس 2024.

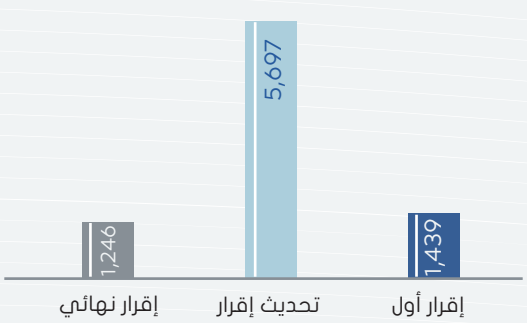
8,382 إجمالي الإقرارات خلال فترة التقرير.

الإقرارات في إحصائيـــات

توزيع الإقرارات حسب نوعها للفترة التراكمية منذ صدور اللائحة حتى 31 مارس 2024



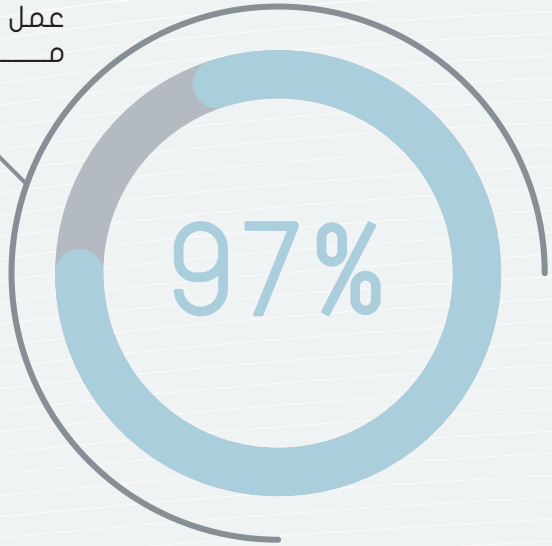
توزيع الإقرارات حسب نوعها خلال فترة التقرير (من 1ابريل 2023 إلى 31 مارس 2024)



لجان فحص إقرارات الذمة المالية

تتولى لجان الفحص عملية الفحص الشكلي والموضوعي لإقرارات الذمة المالية المسلّمة لـ«نزاهة» وفقاً للآلية المتبعة. فبعد تقديم إقرارات الذمة المالية تقوم لجان الفحص بالتحقق وإعداد التقارير اللازمة في حال وجود شبهة جريمة كسب غير مشروع تمهيداً لإحالتها للجهات المختصة.

نسبة فحص الإقرارات من إجمالي الخاضعين منذ بداية عمل لجان الفحص إلى 31 مارس 2024



عدد الإقرارات التي تم فحصها خلال فترة التقرير

14,560

عدد الإقرارات التي تم فحصها منذ بداية عمل لجان الفحص إلى 31 مارس 2024

33,572

في مجال البلاغات

جاء في الفصل الثالث من اتفاقية الأمم المتحدة العديد من المواد التي تخص التجريم وإنفاذ القانون، ومن هذا المنطلق تقوم الهيئة العامة لمكافحة الفساد بحسب الفصل الرابع من لائحتها التنفيذية في إجراءات البلاغات وجمع الاستدلالات ووسائل حماية المبلغين ومن في حكمهم باستقبال المبلغين عن حالات الفساد حسب اختصاصها، كما يقوم مؤشر مدركات الفساد CPI بقياس إحدى عشر (١١) وجهاً من أوجه الفساد، منها الحماية القانونية للمُبلغين وهو أحد اختصاصات الهيئة.



البلاغات في إحصائيات

74

إجمالي عدد البلاغات التي تمت إحالتها إلى النيابة العامة منذ تاريخ صدور اللائحة التنفيذية إلى 31 مارس 2024.

20

إجمالي عدد البلاغات خلال فترة التقرير.

10

عدد البلاغات المحالة إلى النيابة العامة خلال فترة التقرير.

8

حالة ضبطية قضائية موزعة على 7 جهات حكومية خلال فترة التقرير.

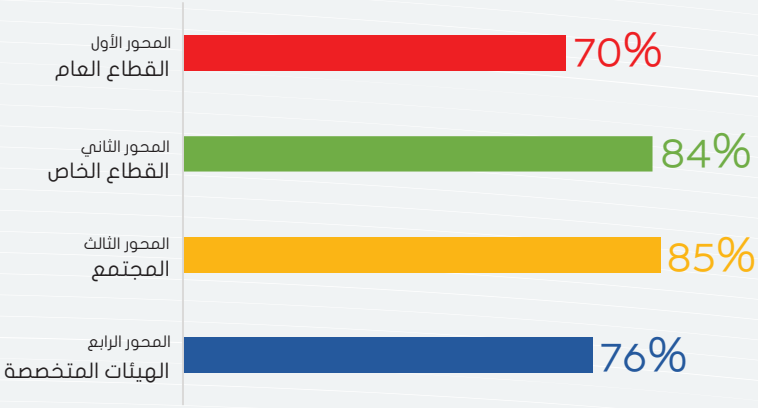
إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد



تمتد الإستراتيجية الوطنية لفترة خمس سنوات بدءًا من العام 2019 وحتى العام 2024، وقد تم تمديدها حتى نهاية عام 2025 وترتكز على أربعة محاور وأهداف رئيسية، وتندرج ضمنها (13) أولوية موزعة على (47) مبادرة، تقوم كل منها على نشاطات ومعايير ومؤشرات مختارة، وجميع المبادرات قيد التنفيذ وفق الخطة الزمنية للإستراتيجية، وقد بلغت النسبة المحققة لإنجاز إجراءات مبادرات الإستراتيجية منذ إطلاقها إلى 31 مارس 2024 79% حيث أن النسبة المستهدفة 90%.

كما تشمل الإستراتيجية الوطنية مؤشرات لقياس الأثر على مستوى الإستراتيجية بشكل عام وعلى مستوى كل محور من محاور الإستراتيجية الوطنية بشكل خاص، بما يتوافق مع المؤشرات الدولية ذات الصلة، إلى جانب مؤشرات لقياس مدى التقدم المحرز في التطبيق لكل نتيجة من النتائج المستهدفة، وذلك للمساعدة في إجراء عملية رصد وتقييم وقياس سنوي للتقدم المحرز في تطبيق الإستراتيجية وأثرها وذلك وفقا للأهداف المحددة مسبقا بدءا بتحديد خطوط الأساس للفترة الانتقالية قبل البدء في التطبيق الفعلي للإستراتيجية.

نسبة إنجاز المبادرات حسب محاور الإستراتيجية الوطنية منذ بـداية تنفيذ الإستراتيجية حـتى 31 مارس 2024



بناء ثقافة وطنية حول أخلاقيات الخدمة العامة



اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تحتوي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (United Nations Convention Against Corruption) على 8 فصول، وهي:



استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ماهي عملية الاستعراض

هي عملية حكومية دولية هدفها مساعدة الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية من خلال قيام الدول الأطراف بالتشارك في استعراض مدى تنفيذ الدول الأطراف الأخرى لأحكام الاتفاقية.

وبموجب هذه الآلية، يتم عمل قرعة للدول الأطراف في بداية كل دورة استعراض (مدة الدورة لعملية الاستعراض تستغرق 5 سنوات، ويتم خلال مدة الدورة استعراض فصلين من فصول الاتفاقية)، ويتم من خلالها تحديد (دول أطراف مستعرِضة) و(دول أطراف مستعرَضة) حيث يتم استعراض كل دولة طرف من قبل دولتين مستعرِضتين أخريين، تكون إحداهما من نفس المنطقة الجغرافية للدولة الطرف المستعرَضة، وإن أمكن، يكون لديها نظام قانوني مماثل للدولة الطرف المستعرَضة.

متى بدأت عملية الاستعراض؟

بدأت الدورة الأولى من آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية الأممية من عام 2010 إلى عام 2015، وقد شملت حينئذ عملية استعراض الفصل الثالث "التجريم وإنفاذ القانون" والفصل الرابع "التعاون الدولي" من الاتفاقية.

وفي عام 2012 استقبلت دولة الكويت الزيارة القُطرية المقررة من ضمن عملية استعراض تنفيذ أحكام الاتفاقية من قبل دولتي (سيريلانكا و(أثيوبيا) اللتين وقعت عليهما القرعة وذلك لمتابعة تنفيذ دولة الكويت التزاماتها الخاصة بالفصل الثالث "التجريم وإنفاذ القانون" والفصل الرابع "التعاون الدولي" وقد تولت (وزارة العدل) عملية الاستعراض آنذاك، وذلك لعدم إنشاء «نزاهة» آنذاك.

أما الدورة الثانية من الاستعراض فقد بدأت عام 2016 وكان من المفترض أن تنتهي في عام 2020، وبسبب جائحة كورونا وعدم انتهاء العديد من الدول من إجراءات استعراضها قرر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC تمديد دورة الاستعراض الثانية إلى عام 2024، وقد تعلقت الدورة الثانية من عملية الاستعراض بالفصل الثاني "التدابير الوقائية" والفصل الخامس "استرداد الموجودات" من الاتفاقية.

وفي عام 2017 وقعت القرعة على دولة الكويت لتُستعرض من قبل دولتي (قيرغيزستان) و(أنتيغوا وباربودا)، وذلك لمتابعة تنفيذ دولة الكويت التزاماتها الخاصة بالفصل الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) من الاتفاقية الأممية، حيث انتهت «نزاهة» من استكمال جميع البيانات الخاصة التي تفيد بتنفيذ دولة الكويت لالتزاماتها الخاصة بهذين الفصلين بالتنسيق مع الجهات الوطنية المعنية، وجاري انتهاء مكتب (UNODC) من إعداد التقارير النهائية لدولة الكويت وتوصياته.

التقارير السنوية

تقارير المواطن

تقارير استراتيجية
الكويت لتعزيز النزاهة

اصدارات متنوعة



الهيئة العامة لمكافحة الفساد
Kuwait Anti Corruption Authority





@nazaha_gov_kw www.nazaha.gov.kw